

التكامل المنهجي في البحث

زعيمي مراد

أستاذ مكلف بالدروس

معهد علم الاجتماع - جامعة قسنطينة -

إن ما دعاني للكلام في هذا الموضوع هو ملاحظة تكررت حتى أصبحت -في نظري- ظاهرة تحتاج الوقوف عندها والتنبيه بخطورتها من جهة، ولأهميتها من جهة أخرى، بالرغم من أنني أعلم مسبقاً أنها قد تكون محل إنتباه كل الأساتذة عندنا في المعهد، وإن تباينت نظرتنا إليها، هذه الملاحظة تتعلق بما يلي:

1- كلما أردت معرفة الإطار النظري الذي إتزمه الطالب في جمعه للمعطيات وتحليلها وتفسيرها، إلا وأشار الطالب إلى الحشد الكبير من المعلومات الواردة في الجانب النظري من المذكرة، والذي في العادة يكون عبارة عن خليط من النظريات والمفاهيم والتعريفات المتناقضة واللامتناسلة.

2- وكلما أردت معرفة المنهج الذي إعتمده الطالب في إنجاز بحثه إلا وجدت الإجابة عنه كالتالي: «إنه المنهج الوصفي التحليلي»، ومما يزيد في دهشتي أنني أجد مواضيع مختلفة بصياغات منهجية مختلفة وبأهداف مختلفة واعتماداً على أدوات وتقنيات مختلفة ومع ذلك نجد الطالب قد عالج موضوعه بهذا المنهج «الوصفي التحليلي».

وللأسف الشديد أن التبرير الوحيد المتكرر عند الطلبة هو «ذلك ما وجدناه في المذكرات السابقة».

إن هذه الظاهرة -بشقيها- خطيرة في نظري، لأن الطالب في علم الاجتماع يدرس المنهجية أربع سنوات، والواجب أن هذه المسائل تكون مستوفاة عنده، وأن

يكون قد أدرك الفرق بين المدخل المنهجي أو ما يسمى كذلك بالإطار النظري، الموجه للبحث العلمي، والمنهج من جهة، وكذلك الفرق بين المنهج والعمليات الأساسية في المنهج، فالوصف والتحليل والتركيب والتفسير، والإستنباط والتجريد وغيرها إنما هي عمليات في المنهج، وليست مناهج.

فمن القضايا التي أصبحت في عداد المسلمات أن البحث العلمي لا تكفي فيه أن نختار ظاهرة ونقوم بملاحظتها ووصفها وتصنيفها وتحليلها كيف ما أتفق، بل إنه يحتاج إلى نسق فكري متكامل ومنسجم ومنطقي.

وهو ما يشير إليه علماء الاجتماع بالمدخل المنهجي أو الإطار المنهجي والذي هو عبارة عن تلك المجموعة من الأسس المنهجية التي يتبناها الباحث لرؤية الواقع الاجتماعي لتحليل الظواهر الاجتماعية وتفسيرها.

ففي إطار المدخل المنهجي تتحدد جملة المبادئ والمسلمات الموجهة للبحث ومجالاته ولطبيعة المعرفة الإنسانية ومصادرها، بما في ذلك مجموعة التصورات الخاصة التي يتبناها الباحث عن الكون والإنسان والمجتمع والتاريخ.

كما يحدد الخطوات الكبرى التي يسير عليها الفكر في انتقاء وتنظيم المعطيات التي تتناول الحياة الاجتماعية، والمنحى الذي ينحوه هذا الفكر لتسبيق هذه المعطيات وربطها ببعضها. والإطار الذي تتحدد فيه طبيعة الإرتباطات أو العلاقات بين الظواهر الاجتماعية، والتي تفضي إلى استخلاص القوانين الاجتماعية.

وانطلاقاً مما سبق يمكننا أن نحدد ثلاثة أنواع من المداخل المنهجية الكبرى على الأقل:

أولاً : المدخل المنهجي الإسلامي.

ثانياً : المدخل المنهجي الوضعي.

ثالثاً : المدخل المنهجي الماركسي.

ويجب على الباحث، تحقيقاً للموضوعية والأمانة العلمية، والإنسجام الفكري والعلمي، أن يلتزم أحد المداخل عند معالجته لأي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، وإلا وقع في الخلط والإضطراب، وفي الأخير سوف لن يصل إلى بناء معرفي علمي متكامل، بل إلى نتائج هزيلة من الناحية العلمية.

فكيف يمكن لباحث مسلم ملتزم أن يحلل الصيرورة التاريخية للمجتمع الجزائري «المسلم» وهو يجمع استدلالاته من الفكر الإسلامي من جهة والفكر الماركسي أو الوضعي من جهة؟ كيف يحلل حركة التاريخ والتغير الاجتماعي انطلاقاً من الفكر الإسلامي وفق نظرية التدافع، والفكر الماركسي وفق المادية التاريخية؟

إن هذا الأمر لا يمكن أن يستقيم من الناحية العلمية المنطقية.

وهذا لا يعني عدم التعرض للمعارف النظرية والنتائج العلمية المحققة من خلال المداخل الأخرى، لا ولكن يجب إخضاعها للنقد والتقويم، وفق المدخل المتبنى.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإذا انطلقنا من التعريف التالي للمنهج على أنه: «الكيفية التي يتم بها تنفيذ شيء ما حسب نظام معين انطلاقاً من جملة مبادئ من أجل الوصول إلى هدف معين». وإذا علمنا أن البحث الإجتماعي يأخذ أنواعاً مختلفة وذلك باختلاف الأهداف النهائية له، بحيث نجد الأنواع التالية:

- 1- الأبحاث الصياغية أو الكشفية والإستطلاعية.
- 2- الأبحاث الوصفية.
- 3- الأبحاث التفسيرية.
- 4- الأبحاث التاريخية.

علمنا أنه لكل نوع من هذه الأنواع من البحوث نوع ملائم من المناهج التي تصلح لها دون غيرها.

- فالأبحاث الصياغية لا تحتاج لأكثر من استعداد جيد للباحث ودقة في الملاحظة وفي تدوينها، وفي التعبير عن المعطيات التي يلاحظها أو يجمعها.
 - أما الأبحاث الوصفية فإنها قد تعددت المناهج التي ترتبط بها وهي: المسح الإجتماعي، دراسة الحالة، تحليل المحتوى أو المضمون، قياس البعد الإجتماعي (السوسيومترى) قياس الإتجاهات.
 - أما الأبحاث التفسيرية فإنها تعتمد على المنهج التجريبي الذي يفترض العمل بأنواع التجارب، من أجل قياس أو اكتشاف وتحديد العلاقة بين متغيرين أو أكثر.
 - أما الأبحاث التاريخية فتعتمد على المنهج التاريخي، لأنه يسمح بالدراسة التتبعية للظاهرة عبر الزمن وبما يعتمد عليه من تقنيات تمكن الباحث من الوصول إلى هدفه.
- فإذا كنت بصدد الإختيار بين المواضيع التالية:

- 1- أزمة الجزائر في الصحافة الوطنية.
 - 2- اتجاهات الطلبة نحو أزمة الجزائر.
 - 3- الأبعاد الإجتماعية للأزمة في المجتمع الجزائري.
 - 4- الصراع الإيديولوجي وأثره على أزمة الجزائر.
 - 5- تطور الأزمة الجزائرية منذ الإستقلال إلى اليوم.
 - 6- ماالذي يحدث في المجتمع الجزائري الآن؟
- إذا كانت بصدد الإختيار بين هذه المواضيع، كان لزاماً علي أن أميز بينها أولاً من خلال طبيعتها وأهدافها.

فالمواضيع الثلاثة الأولى تدخل ضمن الدراسات الوصفية، ولكل منها منهجا وصفيا خاصا يلائمها.

فالأول يحتاج إلى تحليل المحتوى، والثاني إلى قياسا لإتجاه، والثالث يحتاج العمل بالمسح الإجتماعي.

أما الموضوع الرابع فيندرج ضمن الدراسات التفسيرية وبالتالي يحتاج إلى المنهج التجريبي أو شبه التجريبي.

أما الموضوع الخامس فيندرج ضمن الدراسات التاريخية وبالتالي يحتاج إلى المنهج التاريخي.

وأخيرا فإن الموضوع السادس يندرج ضمن الدراسات الصياغية أو الكشفية أو الإستطلاعية. وبالتالي لا يحتاج إلى منهج مما سبق ذكره وإنما إلى قدرة للباحث على الملاحظة والتسجيل.

ثم إننا إذا اخترنا أن نجري بحثنا من خلال منهج تحليل المحتوى مثلا، فإن ذلك سيفرض علينا أدوات بحث بعينها، وهي بالتأكيد ليست الإستمارة ولا الملاحظة، ولا المقابلة، بل تقنيات معينة يطلبها هذا المنهج.

وهكذا فإن موضوع البحث والهدف منه هو الذي يحدد نوع المنهج الذي سيعالج به.

كما أن المنهج بدوره هو الذي يحدد الأدوات الملائمة ويوظفها في ضوء خصائصه، كما يحدد نوع العينة أو العينات المطلوبة ومصادر جمع البيانات.

وبناء عليه فإن الوحدة المنهجية للمذكرة، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تمت معالجة الظاهرة محل الدراسة من خلال تنبيه ل:

أولا : مدخل منهجي معين يلتزم به الباحث ابتداء من اختياره للموضوع مروراً بالمادة النظرية في انتقائها وترتيبها ونقدها.

ثانيا : منهج للبحث الميداني ينسجم أولا مع المدخل المنهجي وثانيا مع موضوع البحث.

المراجع

- (1) محمد عارف عثمان : المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الثاني، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط.1. 1982.
- (2) محمد عارف عثمان : المنهج في علم الإجتماع، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط.2. 1975.
- (3) علياء شكري وآخرون : قراءات معاصرة في علم الإجتماع، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ط.2. 1979.